

DOI: <https://doi.org/10.34118/ajssr.6i1.2159>

البنية المعرفية لمنهج SNAP وفاعليته في الانتقال الديمقراطي في السودان -

دراسة مُقارنة وصفية تحليلية

The cognitive structure of the SNAP and its effectiveness in the Democratic transition in Sudan

An analytical descriptive study

Mohammed Abakar Musa Suliman⁽¹⁾.

محمد أبكر موسى سليمان⁽¹⁾ * مركز مصادر الشباب، السودان، mabakarm258@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/13؛ تاريخ القبول: 2022/03/10؛ تاريخ النشر: 2022./06/30

ملخص:

تسعى الدراسة، ومن خلال مُقارنة وصفية تحليلية، إلى البحث في البنية المعرفية لمنهج "SNAP" ومدى إسهامه، مفاهيمياً في ترسيخ ثقافة اللاعنف، واستراتيجياً في عملية الانتقال الديمقراطي في السودان. وتتمركز إشكاليتهما حول بنية العقلية السودانية - سياسياً ومعرفياً وثقافياً- وطريقة تعاطيها مع القضايا، وكيف لم يتحقق التحول الديمقراطي بالبلاد طيلة ستة عقود ونيف. وتتمثل فرضيتها الرئيسة في أن التعليم النوعي مُعزراً بالتثقيف المدني المستمر يؤدي إلى إذكاء وعي المواطنين فردياً ومجتمعياً ومؤسسياً.

ومن أهم نتائجها: إن منهج "SNAP" يعمل بنجاح وفعالية على ترسيخ ثقافة اللاعنف وبناء السلام، وأن ثمة تغيير فعلي على مستوى بنية المجتمع المبحوث الفكرية، وأن هناك حراك حثيث لتوسيع دائرة مشروع المنهج إلى أكبر نطاق ممكن، بجانب حثهم اللامحدود للسلطات المعنية بأهمية وضرورة تضمينه في مناهج ومقررات التعليم بالسودان.

الكلمات المفتاحية: البنية، المعرفة، الفاعلية، الانتقال الديمقراطي، السودان.

Abstract:

The study seeks, through a descriptive and analytical approach, to research the cognitive structure of the SNAP and its contribution, conceptually to the consolidation of a culture of nonviolence, and strategically in the process of democratic transition in Sudan.

The problem of the study is revolves around the Sudanese mental structure – politically, cognitively, and culturally- and the way it treats with issues, which hinder the achievement of democratic transformation in the country for more than six decades. Its main hypothesis is that quality education is reinforced by continuous civic education that leads to raising the awareness of citizens individually, societally, and institutionally.

Its outcomes that the SNAP works successfully and effectively to establish a culture of nonviolence and peace building. And there is an actual change at the intellectual structure of the researched community, and there is more movement to expand the SNAP to the largest possible scope, in addition to their unlimited urging to the authorities about the importance and necessity of including it in the curricula and decisions of the education system in the country.

Keywords: structure, knowledge, SNAP, effectiveness, democratic transition, Sudan.

1. توطئة منهجية شاملة:

لما اقتلعت ثورة ديسمبر الحكم الديكتاتوري السابق، بغية تحقيق عملية تحوّل سياسيّ يؤدي إلى بناء دولة ديمقراطية فعلية، وتأكيداً لمسعى التغيير، فقد شهدت الآونة الأخيرة مزيد من الجهود على مستوى الدولة والمجتمع لمعالجة قضايا السلم والحرب، الحوكمة، والعدالة. ويتداول في الوسط الثقافيّ والأكاديميّ قراءة فحواها أن وعي المقاومة اللافت ملاحظته قبل وأثناء الثورة، إنما يُقرأ في خانة - مع استصحاب تجريبيّ أكتوبر وأبريل- الوعي العارض القابل للتراجع ما لم يتم تعزيزه بحراك تثقيف مدنيّ نوعيّ ذو طابع تعليميّ فكريّ جاد يشمل كافة فئات المجتمع حتى ليُستبعد مأل تكرار الدائرة الشريرة المعروفة، أو للقضاء على احتمالية الانزلاق نحو الفوضى. ومن هنا تظهر أهمية الدراسة التي تحاول الإجابة عن سؤال كيفية ومدى قدرة منهج "SNAP" على تعزيز الوعي في النضال السلميّ، وسُبل إسهامه في عملية الانتقال الديمقراطيّ بالبلاد. كما تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن منهج "SNAP" يعمل بشكل فعّال على تمكين عقلية اللاعنّف،

وذلك لما يتمتع به من بنية معرفية استراتيجية ناجحة وبالتجربة. وتتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والتاريخي، بجانب أداتي الملاحظة المباشرة والمقابلة العلمية. ويحاول الباحث إسقاط الإطار النظري للدراسة على تجارب السودان في الانتقال الديمقراطي في محاولة لمعرفة عوائق تعثرها عن تحقيق تحوّل سياسي ديمقراطي ناجح. ومن هنا تأتي الإضافة المعرفية والمجتمعية للدراسة، خاصةً إذا رُبطت، حسب اطلاع الباحث، بندرة إيجاد الدراسات التي تناولت مقتربات معرفية وعلاقتها بالوعي العام للمجتمع في المقاومة السلمية بالتحديد، فضلاً عن ربط عنوانها بمنهج "SNAP" الجديد بامتياز على حدود الدراسة.

تكمن إشكالية الدراسة في البحث حول البنية المعرفية لمنهج "SNAP" وفاعليته في تعزيز عقلية اللاعنّف. ويمكن صياغتها في: ما قدرة البنية المعرفية لمنهج "SNAP" على ترسيخ ثقافة اللاعنّف وبناء السلام، وكيف يُسهم مشروع المنهج في عملية الانتقال الديمقراطي في السودان؟

جاءت الدراسة لابرز الأهمية القصوى لبنية المعرفة، ودورها الأساسي، ثقافياً وابتستولوجياً – وهنا بالتحديد منهج "SNAP" وفاعليته في عملية الانتقال الديمقراطي- في إذكاء وعي المجتمعات، بجانب حاجتها الملحة للتعليم النوعي رباطاً بسعيها الدؤوب نحو بناء نموذج المجتمع الديمقراطي الذي يحترم حقوق الإنسان وحرياته، ويصون كرامته.

تحاول الدراسة أن تضيف مادة جديدة في مقرب معرفي للمكتبة السودانية، إلى جانب السعي نحو ملامسة حاجة المجتمع السوداني إلى تعزيز وعيه العام بمادة علمية في آليات المقاومة السلمية، فضلاً عن أن الدراسة ستشكل للباحث مساحة إشباع معرفي أكاديمي، وثقافي جاد.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين منهج "SNAP"، ابستولوجياً واستراتيجياً، بالوعي العام للمجتمعات من خلال معرفة بنيته ومدى فاعليته في إذكاء روح

المقاومة السلمية، وسُبل إسهامه في عملية الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى التعرف على توقعات وتصورات المجتمع المبحوث حول مستقبل ثقافة اللاعنف وبناء السلام في السودان.

تعمل الدراسة للإجابة عن سؤال ماهية البنية المعرفية لـ"SNAP"، ومدى قدرته على شحذ النضال اللاعنفي لدى المواطنين، وسؤال كيفية إسهامه، مجتمعياً ومؤسسياً، في تعزيز الانتقال الديمقراطي، ثم كيف يرى المجتمع المبحوث مستقبل ثقافة اللاعنف وبناء السلام في البلاد؟.

تحاول الدراسة اثبات أو نفي الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: يعمل منهج "SNAP" على تعزيز ثقافة اللاعنف وبناء السلام في خارطة وعي المجتمعات. الفرضية الثانية: التعليم النوعي بجانب التثقيف المدني يعملان على زيادة الوعي العام للمجتمع في قضايا الشأن العام. الفرضية الثالثة: تطور حركة الوعي العام للمجتمع، ولا سيما الوعي الحقوقي يساعد على تشكيل رأي عام للمواطن، ويعزز الممارسة الديمقراطية في البلدان. الفرضية الرابعة: تنمو وتزدهر حركة الوعي الاجتماعي بتوافر المواثيق والقوانين التي تحمي وتعزيز حرية التعبير والحريات العامة. الفرضية الخامسة: تقدم وعي المجتمع وتعاونه مع الدولة في تنفيذ القوانين العامة يعمل على محاربة الفساد بشكل عام، ويقلل من ممارسة أي تجاوزات قانونية أو أخلاقية أو عرفية. الفرضية السادسة: فشلت تجارب التحوّلات السياسية السابقة لتحقيق انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً بسبب ضعف الوعي في المقاومة السلمية، وهشاشة الممارسة السياسية، وأسباب أخرى متفاوتة التأثير والتأثر.

تقوم منهجية الدراسة- كما هو محدد فترتها في عنوانها- بتحديد (25) مبحوث/ة من (16) ولاية بالسودان؛ حيث (18) من فريق مشروع "SNAP"، و(7) ممن شاركوا في ورشه الأخيرة. وحرصت أن تتحرى - لطبيعتها الإقترابية- جوانب التنوع والاختلاف أهمها: العمر، والجغرافيا، ومستوى التعليم، والمهارات الشخصية، مدى النشاط على المستوى العام. ثم

قام الباحث بإجراء مقابلات فردية بأكثر من وسيلة: الهاتف، تطبيق الواتساب والماسنجر، وجهاً لوجه، وحوار منظم مفتوح. وبعدها تم تحليل بياناتها بتوظيف أسلوب "التحليل الموضوعي" بجانب أدوات الملاحظة المنتظمة المباشرة، والمقابلة العلمية. واستخدمت الدراسة ذلك المنهج والأدوات، بغية محاولة إبراز مدى الاختلاف المعرفي، والتمايز الفكري الذي يمكن أن يتجلى في اجابات المبحوثين انطلاقاً من وحي التنوع والاختلاف الطبيعي والثقافي للمجتمع السوداني، وكيف تؤثر وتتأثر هذه الفرضية على نوعيّة تفكيرنا كمجتمع له خصوصيته في النظر تجاه القضايا ومعالجتها، الأمر الذي يمكن أن تمنحنا مؤشرات - كما تزعم الدراسة - تدل على طبيعة عقليتنا السودانية.

2. الإطار المفاهيمي (النظري):

1-2- حول منهج "SNAP":

يسعى "دليل العمل" "SNAP" إلى بناء الجسور بين ممارسيّ بناء السلام والعمل اللاعنفي بحيث يتم استخدام الأساليب بشكل استراتيجي وفعال على المسار نحو تحويل النزاع. ويوضح كيف يمكن التآزر بين مهارات الحوار والعمل المباشر لتعزيز العدالة والسلام المستدام. هذا الدليل مخصص للمدربين والميسرين، وغيرهم من الممارسين الذين يخدمون، العديد من المنظمين والنشطاء والوسطاء والمفاوضين وبناء السلام الذين يرغبون في معرفة المزيد حول كيفية دمج العمل اللاعنفي واستراتيجيات بناء السلام في عملهم". (نادين بلوخ، وليزا سكيرتش، 2019)

ويحتوي دليل المنهج على تمهيد يتحدث عن العمل الاستراتيجي اللاعنفي وعمليات بناء السلام يعقبه تقديم دليل عمل لتآزر العمل اللاعنفي وبناء السلام. ثم تم تقسيم الدليل إلى تسع وحدات كالاتي: الوحدة الأولى تتناول التآزر من أجل النجاح، بينما تتحدث الوحدة الثانية عن كيفية البدء بشكل استراتيجي لتحويل ناجح للنزاع، أما الوحدة الثالثة تناولت الحوار لنزع فتيل الصراع بين الأفراد ودعم بناء التحالف، ثم تكشف الوحدة الرابعة عن

تسهيل تطوير أهداف المجموعة وتحقيق التوافق، تعقبه الوحدة الخامسة والتي تبحث عن تقييم لبناء الوعي واستراتيجية أفضل، فيما تدرس الوحدة السادسة عملية تحديد الأهداف الذكية (SMARTT)، أما الوحدة السابعة تتناول كيفية ابتكار وتسلسل تكتيكات العمل اللاعنفي لبناء القوة، بينما الوحدة الثامنة تكشف عن تسلسل العمل اللاعنفي وأساليب التفاوض من أجل حلول مستدامة، ثم الوحدة الأخيرة تدرس كيفية جمع كل ما سبق معاً في الخطوط الزمنية للتخطيط الاستراتيجي، ثم اختتم الدليل بمسرد للمصطلحات الواردة في المنهج. (نادين بلوخ، وليزا سكيرتش، 2019، ص7)

قراءة في فرضية "SNAP":

يحاول الدليل، بصورة منهجية - وفق تجارب تاريخية ومعاصرة- اثبات أن "مقاربتيّ التحرك الغير العنيف وبناء السلام، من خلال التحرك المباشر والحوار، ضروريّتان لتحويل النزاع العنيف وتعزيز فرص المجموعات في تحقيق أهدافها" ويؤكد الدليل أنه لا يتناول كافة فواصل وروابط النزاع، بل يهدف إلى "استعرض طريقة استخدام التحرك الغير عنيف ومقاربات بناء السلام بشكل مترادف في سبيل تحويل النزاع، وتحقيق سلام أكثر إنصافاً وإستدامةً. وهذا يعني استخدام طرقٍ مختلفة باختلاف الأوقات والظروف"

ويُعتبر الدليل أن مصطلح تحويل النزاع، مصطلحاً شاملاً، ويؤكد أنه مفهوم لا يتبع مسلكاً خطياً أو مباشراً بل يستوجب الاستعانة بتدابير التحرك اللاعنفي وبناء السلام معاً. ويعرفه بأنه تلك العمليات التي تفضي إلى تغيير أو تحويل النزاع العنيف إلى نزاع غير عنيف، وعندئذ تتم الاستعانة بقنوات عديدة منه ما هو مؤسّساتي مثل الانتخابات والدعاوى التي ترفع أمام المحاكم، ومنها ما هو غير مؤسّساتي ويشمل آليات التحرك الغير عنيف مثل التظاهرات، والاعتصامات، والاضرابات، والوقفات الاحتجاجية.. بجانب أدوات بناء السلام كالحوار والتفاوض والوساطة، وبعض آليات فض النزاع المحلية كالجودية في السودان، ومجموعات المساعي الحميدة.

نظرية مستويات التغيير: يحث الدليل، الأفراد والمنظمات والحركات الساعية إلى تحقيق سلام عادل ومستدام على مستوى مجتمعاتهم وجماعاتهم المحلية، إلى الإلتباه بدقة والتركيز بشدة إلى مستويات التغيير المنهجية، والتي قد تخلق السلام العادم والمستدام إذا تم العناية بها على وجه الجدة والمسؤولية الكافية. حيث يؤكد الدليل أن التغيير لا بد أن يتدرج وفق منحى طبيعة التغيير الآتى: فالمستوى الأول هو التغيير على مستوى الفرد؛ حيث العمل الفردي الذي يعمل على تعزيز الوعي الذاتي للفرد ونموه الشخصي بما يكفي لخلق المستوى الثاني، وهو التغيير على مستوى العلاقة، والذي يتناول التفاعل بين الأفراد من خلال الحوار والتواصل لبناء الائتلافات والنوافذ الحوارية للمقاومة، والتي قد تعزز فرص التدرج نحو التغيير على مستوى الثقافة؛ المستوى الثالث، والذي يعمل على إبراز التحول المجتمعي على مستوى القيم التي ترسخ ثقافة بناء الشراكات، والمقاربات الغير عنيفة، والتي يمكن أن تمهد للمستوي الرابع؛ التغيير على المستوى الهيكلي، والذي يعمل على تصويب مواطن الخلل البنيوية كالقوانين والأنظمة المؤذية كالسياسات الاقصائية... الخ. (نادين بلوخ، وليزا سكيرتش، 2019)

مفهوم التحرك اللاعنفي (Nonviolence Action):

يعرف المنهج التحرك اللاعنفي بأنه "أسلوب يقوم على إحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتضمن تكتيكات المعارضة، واللاتعاون، والتدخل، المصممة في سبيل تغيير موازين القوى في نزاع محدد من دون التهديد باللجوء إلى العنف أو اللجوء إليه فعلياً". ومن المفاهيم المترادفة لمصطلح التحرك اللاعنفي؛ مفهوم "سلطة الشعب"، و"المقاومة المدنية"، و"المقاومة غير العنيفة"، و"العمل المباشر الغير عنيف".. وغيرها. ووقد صُنِفَ هذه الأساليب أنها غير عنيفة لكونها لا تشمل التهديد ولا تبني على استخدام التهديد أو القوة المؤذية للغير، وهي التي تركز على التحرك اللاعنفي الراسخ في موثيق وقوانين احترام حقوق الإنسان العالمية التي تسعى إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة وتشاركية، وتسودها قيم اللاعنف كمبدأً.

نظرية التحرك اللاعنفي (Nonviolence Action Theory):

يستقي منهج "SNAP" نظريته العامة حيال فرضية التغيير الإيجابي، ولأجل بناء سلام عادل ومستدام، من أن السلطة تستمد قوتها من الجماعة أو المجتمع وإذعان المواطنين وانصياعهم لسيطرتهم، ولكن عندما يتكوّن رأي عام، ويتشكل منظور اجتماعي سياسي اقتصادي محدد لديهم تجاه هذه السلطة، ولاحقاً اعلنوا رفضهم لها أو الانقياد للنظام القائم أو حتى توقفوا عن التعاون معه من خلال انخراطهم في مقاومة شعبية حاشدة، حينها تزعزع السلطة، ويمكن أن تسقط سريعاً.

ويستمد التحرك اللاعنفي قوته البنوية من أنه يسعى نحو بناء وتغيير موازين القوى من خلال العمل على تعزيز الوعي والمشاركة الجماعية عندما تحتج وترفض بسبب ضغوطات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وقد تصبح السلطة حينها عاجزة على تجاهل أو تجاوز مواقف ومصالح واحتياجات المجتمع قيد الانتفاض. ثم إن التحرك اللاعنفي حتى لتنجح وتحدث التغيير المنشود فإنه في حاجة ماسة "إلى التحلى بالشجاعة والرغبة في خوض المخاطر، وهو ليس ضعيفاً أو سلبياً، بل هو انخراط فاعل وسبيل قويّ يسمح للأفراد بالدفاع عن الحقوق والحرية والعدالة والحق في تقرير المصير دون اللجوء إلى العنف. وقد اثبت التاريخ بان نجاح التحرك غير العنيف لا يرتبط بطبيعة النظام أو الخصم (أوتوقراطيّ، ديمقراطيّ، أو عنيف)، بل يعزي بالدرجة الأولى إلى قدرة المواطنين العاديين ومهاراتهم" في مدى الصمود والمثابرة والتخطيط والتقييم أثناء فترة المقاومة لاقتلاع السلطة أو على الأقل في اعلانهم لعدم تعاونهم معها.

أساليب وفرص نجاح التحركات اللاعنفية:

يؤكد الدليل - من خلال التجارب التاريخية والمعاصرة - "أن الحملات غير العنيفة حققت فاعلية مضاعفة بالمقارنة مع الحملات العنيفة.. ويُعنى بها مجموعة من التكتيكات الملحوظة والمتواصلة وغير العنيفة القائمة على تحقيق هدف ما". وتقوم الحملات غير

العنيفة الناجحة على ثلاث ركائز رئيسية: دعم المشاركة الجماعية الحاشدة، اعتماد نهج التحرك اللاعنفي والإلتزام به، والاستثمار في تخطيط استراتيجي متواصل.

وتُقسم أساليب التحرك اللاعنفي على نوعين: نوع سلبي يقوم على عمليات المعارضة والإلغاء والتعطيل، وآخر إيجابي يركز على نظرة مبدعة تقوم على عمليات الجذب والتحفيز والإنتاج الإبداعي في المقاومة. ويمكن توضيح هذه الأساليب في الجدول التالي:

المكافأة/بناءة (إيجابية)	المعاقبة/المواجهة (سلبية)	طبيعة الأساليب
		أساليب التحرك اللاعنفي (السلوك العام)
الجذب تحرك تواصل يرمي إلى المكافأة والإقناع	المعارضة تحرك يقوم بالدرجة الأولى على التواصل بهدف توجيه الانتقاد أو الارغام على الفعل	التعبير (القول والفعل)
الامتناع وقف التدابير أو التعابير المعطلة أو إلغاؤها في سبيل المكافأة أو الإقناع	عدم التعاون منع المشاركة في السلوك المتوقع عن طريق الإغفال	الإغفال (الامتناع عن القيام بشيء)
التدخل المبدع تصميم السلوكيات المتنافسة وبناء المؤسسات التنافسية	التدخل المعطل التحرك المباشر في مواجهة الطرف الآخر بهدف وقف سلوكه أو تغييره	فعل الارتكاب (القيام بشيء أو ابتكاره)

(جدول يوضح أساليب التحرك اللاعنفي)

عملية بناء السلام (Peacebuilding Process):

يؤكد دليل "SNAP" أن مصطلح "بناء السلام"، مصطلحاً شاملاً وواسعاً يقوم على وصف تلك "الجهود التي تبذلها جهات مختلفة في الحكومة والمجتمع المدني"... أما بناء السلام كعملية فإنها تسعى إلى معالجة النزاعات على عدة مستويات كالمستوى المحلي، والمجتمعي، والإقليمي، والوطني عبر الحوار والتفاوض والوساطة بغية تعزيز قيم

التشاركية والحلول الجماعية والتي يمكن أن تعمل على تحسين العلاقات ونوعية الحياة، وجودة العيش المشترك بين البشر في مجتمعاتهم المختلفة. وهناك بالطبع عملية بناء السلام على المستوى الدولي، وهو الذي يقوم بقيادة الأمم المتحدة وارشاف منظماتها وهيئاتها المختلفة من خلال العمل عبر "الدبلوماسية الرسمية وجهود الوقاية من النزاع من أجل اقتلاع مسببات النزاع من جذورها". وتدخل في عملية بناء السلام نشاطات متعددة ذات صلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل "التنمية المجتمعية والاقتصادية، والحوكمة التشاركية، وبرامج التوفيق بين المجموعات على طول خطوط النزاع في سبيل التوصل إلى حلول مستدامة"

ولأجل تعزيز الثقة وبناء علاقات قوية تبغي الإستدامة، تأتي نظرية بناء السلام في دليل "SNAP" على التمييز بين الإنسان ككينونة وذات من صعيد، وأفعاله وأفكاره من صعيد ثانٍ. وبالتالي فهي "مقاربة صارمة في تعاطيها مع المشاكل، ومرنة في تعاملها مع الأشخاص"، وهذا ما يستنتج أنها نظرية تحترم الإنسان، ولا تجرؤ على المساس به كفرد، في مقابل أنها لا ترى ضيراً في أن تنتقد سلوكياته وما يعتقد فيه على اعتبارها مجرد أفكار وآراء قابلة للنقد، والمراجعة.

ولوضع حدٍ للنزاعات أو اقتلاعها نهائياً، يؤكد دليل "SNAP" أن عملية بناء السلام الرسمية تستلزم "إلقاء نظرة فاحصة على الجهة المشاركة والمواضيع المطروحة وطريقة العمل... تستوجب وضع هياكل لتوسيع نطاق المشاركة والمناقشة المتعمقة حول المصالح والمظالم الكامنة التي توجج النزاع، وتعتبر المشاركة العامة عاملاً أساسياً لتحقيق نتيجة مستدامة". وبالتالي - بهذا المنظور- فإن نجاحها يستلزم "عملية واسعة متعددة الطبقات تستعين بتقنيات التفاوض الأساسية"، لأن قوتها تكمن بصورة مركزية في "استخدام النهج التشاركي الرامي إلى إيجاد حلولٍ تراعي مصالح جميع المجموعات"

وبالتالي يمكن أن نستنتج أن من أكبر أسباب فشل اتفاقيات السلام على أي مستوى على كافة الأصعدة ضعف المشاركة العامة أو استبعادها أو التقليل من تأثيرها. كما نراه في اتفاقيات السلام في السودان. وتؤكد دراسات تاريخية وحديثة إن الحرص على "مشاركة جهات فاعلة من المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات الدينية، والمجموعات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان"، قد يسهم بشكل أساسي في خفض مآلات اتفاقيات السلام نحو ناصية الفشل.

فرص نجاح عمليات بناء السلام:

يستخلص دليل "SNAP" أن عمليات بناء السلام الناجحة تقوم بشكلٍ أساسي على ثلاث ركائز في غاية الأهمية وهي: (1) المبايعة على نطاق واسع، (2) المشروعية والتكافؤ النسبي عند خوض حوار أو مفاوضات ما، (3) الإستدامة؛ أي رغبة الأطراف في حلحلة الإشكاليات بصورة جذرية قد تسهم في الحيلولة دون العودة إلى النزاع العنيف مرة أخرى.

الخلاصة الاستراتيجية لفرضية "SNAP":

يخلص الدليل إلى أن السلام العادل والمستدام المنشود يمكن أن يتحقق بنجاح وفعالية من خلال التفاعل اللامحدود بين "التحرك اللاعنفي وبناء السلام" من خلال المبادئ التالية:

- المبايعة على نطاق واسع
- الانضباط بنهج التحرك اللاعنفي
- التخطيط الاستراتيجي المتواصل
- المشاركة الجماعية
- المشروعية
- الاستدامة



(صورة توضح المباديء الستة للتفاعل اللامحدود بين التحرك اللاعنفي وبناء السلام)

مخطط كورل: كيفية تحقيق "SNAP" براغماتياً:

يفترض المنهج - وفق تجارب تطبيقه تاريخياً ومعاصراً - أن تحقيق التضافر بين العمليتين قد يعمل بشكل فعال على معالجة جذور النزاع، وببني مجتمعات تشاركية وعادلة. ويُعتبر المنهج أن عملية تحويل النزاع "فنّاً لا علماً"، وعليه تعتمد الخطوات المجددة على فهم عميق للسياق الخاص، وفي بعض الأحيان تبدأ المجموعات بالتفاوض ثم سرعان ما تدرك الاختلال في موازين القوى، أو تعي أن الحكومة القويّة لا تفاوض بنية حسنة، وبالتالي يبدأ التحرك غير العنيف عند إخفاق المفاوضات".

يبين مخطط كورل أن عملية تحويل النزاع قد تمر بعدة مراحل ومحطات متفاوتة الشدّة والجذب فيما؛ حيث يكشف أن عملية التحويل لا تقوم على تتابع الخطوات بصورة دقيقة وفي شكل مستقيم، إنما لا بد من النظر إليه على أنه يمر في شكل حلزوني لولبي يسير إلى الأمام مروراً بأربع محطات متباينة الإدخال والإخراج ونوعية العمليّة التي تتم أثناء الحركة. ويمكن اختصار هذه المحطات فيما يلي

- النزاع الضمني أو الخفي: حيث في هذه المحطة تبدأ عمليات: تنظيم المجتمع، تشكيل الائتلافات، بناء القدرات في سبيل توعية الرأي العام بالقضايا التي تحتاج إلى معالجة.
- النزاع العلني أو المفتوح: حيث يكون الرأي العام قد تكوّن لديه وعي جيّد بالقضايا، والذي يمكن أن يحفز الجماهير نحو الخروج للمعالجة علناً بالمقاومة السلمية أو غيرها.
- تسوية النزاع: هنا حيث تصل أهمية الخروج للمعالجة القضايا إلى أكبر قدر ممكن من المواطنين، وتبدأ عملية التدخل الفعلي للمعالجة، سواء باستخدام آليات بناء السلام أو تقنيات الحراك اللاعنفي أو الاثنين معاً، أو غيرها.

- السلام والعدالة المستدامين: وهنا تسعى الجهود إلى تحقيق السلام والعدالة المستدامين من خلال العمل على معالجة القضايا من جذورها وأسبابها البنيوية، والتي يمكن لاحقاً أن تعزز حماية حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.



(صورة توضح مخطط كورل) (نادين بلوخ، وليزا سكيرتتش، 2019، ص35)

النقطة الجديرة بالإشارة فيما سبق، هي أن المخطط يسير في شكل لولبي في سعيه نحو تحقيق عملية تحويل لنزاع، أو معالجة للقضية؛ أي أن هذه المراحل يمكن أن تصعد لفترة ثم سرعان ما تهبط، وبالتالي يستلزم المراجعة والتقييم الشاملة والدقيقة لأجل الصعوبات مرة أخرى، وهكذا دوليك؛ صعوبات هبوط، هبوط صعوبات إلى أن تأتي المعالجة الناجحة للنزاعات.

2.2 الانتقال الديمقراطي، مفاهيم، مدخلات، ومآلات:

2-2-1 الانتقال الديمقراطي لغوياً:

مصطلح الانتقال (Transition) لغوياً يعني قطع مسافة بين موقع وآخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة إلى أخرى مغايرة في طبيعتها ومواصفاتها، وحينما يُقال الانتقال الديمقراطي فإن مفهومه يرتبط بالتحول السياسي المرحلي الذي يعني العبور

من مرحلة يُفترض أنها غير ديمقراطي، أو مرحلة التأسيس للديمقراطية، إلى مرحلة تكتمل فيها مقومات وشروط البناء الديمقراطي". (نظرية الانتقال الديمقراطي، 2021م).

الانتقال الديمقراطي: مفاهيم وقراءات يمثل الانتقال الديمقراطي "Democratic Transition" ظاهرة حديثة نسبياً ضمن موضوعات علم السياسة، حيث مرت العديد من دول العالم بها؛ فبعضها نجحت في أن تحقق انتقالاً ديمقراطياً ناجحاً يمثل نموذج لإحترام الحريات، وحقوق الإنسان وكرامته، بينما فشلت دولاً أخرى في هذا المسعى؛ فطلت تحت وطأة أنظمة قامعة مستبدة قاهرة لشعوبها.

ويعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة تنسف فيها كل مظاهر الحكم الديكتاتوري في مقابل السعي نحو تأسيس نظام ديمقراطي يحدث تحولاً جديداً ومختلفاً في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد يختلف حدوثه من كل دولة وأخرى وفق طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد، ومدى تطور المجتمع. فالتحول قد يحدث بالطرق السلمية كما حدث في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في بعض دول أوروبا الشرقية في نهاية تسعينيات القرن العشرين، أو عبر الثورة والعنف، لكن بدرجات مختلفة كما حدث مؤخراً في تونس، ومصر، ليبيا، واليمن" (على مصباح محمد الوحشي، 2015، ص48). وبالطبع يتباين مستوى استخدام الحكومات للعنف قبل وأثناء وبعد أي حراك نحو التحول؛ حيث إن بعض الدول تستخدم مستوى عالي من العنف High Level of Violence ضد مواطنيها، يفوق دولاً أخرى تستخدم مستويات منخفضة من العنف Low Level of Violence (على مصباح محمد الوحشي، 2015، ص54).

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن الانتقال الديمقراطي ليست عملية عشوائية، سهلة التحقيق بل كثيراً ما تتصف "بأنها عملية صعبة ومعقدة" "Difficult and complicated process" تمر بكثير من المراحل؛ بدايةً بتفكيك منظومة النظام الديكتاتوري السائدة، ونهايةً ببناء مؤسسات سياسية قوية ترسخ الوحدة الوطنية، وتؤسس لمشاركة سياسية فعالة لكافة

أفراد المجتمع" (على مصباح محمد الوحشي، 2015، ص48). وقد تصاحب فترة تفكيك هذه المنظومة الكثير من الصراعات السالبة كأعمال العنف، الجريمة، الأرهاق، التردىء الاقتصادي، الاضطرابات الاجتماعية، التهميش، الاقصاء السياسي، وفساد مؤسسات الدولة. ويتباين استخدام مصطلح الانتقال الديمقراطي- من حيث التركيب والتناول- في الوسط الاكاديمي والسياسي؛ حيث تتمايز بين: "عملية التحول الديمقراطي"، أو "الانتقال الديمقراطي"، أو "التحول نحو الديمقراطية"، أو "التحول الديمقراطي". ولكن يبقى أنه مصطلحاً شاملاً، مظلة يُعني به - في أوسع معانيه وأبسطها- عملية نقلة ثورية - بالمفهوم الثقافي والابستمولوجي - من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي يؤسس لأنظمة جديدة شاملة لطالما أنه عملية "إحداث قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، إما من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي انتخابي، أو من نظام شبه استبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية"، وبالتالي فإنه "يعكس حدوث عملية تبدل، أو تغيير جذري وشامل في بنية المجتمع، وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات". (على مصباح محمد الوحشي، 2015، ص53).

لمحة في تاريخ الانتقال الديمقراطي:

على وتيرة التحوّلات نحو الديمقراطية التي شهدها العالم منذ القرن التاسع عشر، يقول صموئيل هانتغنتون في كتابه: "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطية في أواخر القرن العشرين" (صموئيل هانتغنتون، 1993). إن إرادة الشعوب للتحول نحو الديمقراطية قد مرت بثلاث موجات في فترات زمنية مختلفة؛ حيث - كما يقول في كتابه - بدأت الموجة الأولى مع اندلاع الثورة الامريكية عام 1777 وانتهت مع وصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا عام 1922، أما الثانية فجاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانتكست خلال السبعينيات، بينما الموجة الثالثة بدأت منذ سبعينيات القرن العشرين في جنوب أوروبا مع 1990م شملت دولاً في أمريكا اللاتينية، أوروبا، آسيا، وأفريقيا.

التمايز بين الانتقال الديمقراطي والديمقراطية: يتفق معظم المتّظّرين على أن الانتقال الديمقراطي يستخدم كمفهوم ومصطلح للإشارة إلى مرحلة تغيير يشمل كافة الأنظمة السائدة في مجتمع ما من تفكيك منظومة الاستبداد عبر المقاومة السلمية، أو باستخدام العنف بمستويات مختلفة سعياً نحو التحوّل لبناء نظام ديمقراطي. أما مفهوم الديمقراطية The Concept of Democracy يُستخدم ليشير إلى تلك المنظومة المفاهيمية الشاملة التي تعمل على تعزيز الحريات والحقوق، وتدعى إلى ترسيخ قيم النزاهة، والمؤسسية، والعدالة، والحوكمة الرشيدة.

وبالتالي يمكن نستنتج أن الديمقراطية إلى مظلة معرفية شاملة متعددة الأبعاد، متميزة التنظير، ومختلفة التطبيق. أما الانتقال الديمقراطي يعني عملية ذات مدخلات ومخرجات تحدث بين فترة تفكيك نظام ديكتاتوري والاستعاضة بمنظومة النسق الديمقراطي. وبالطبع أي تحول سياسي ليس بالضرورة أن ينتج نظاماً ديمقراطياً، بل، كما نلاحظ، أنه ثمة احتمال كبير قد ينتج عنه، بسبب عوامل موضوعية، نظاماً قد يكون قمعي استبدادي، أو سلطوي أحادي، أو غيره، وقد ينزلق الوضع إلى فوضى، وحروب أهلية، وصراعات طاحنة على غرار وقائع ثورات الربيع العربي.

متطلبات تحقيق الديمقراطية: اتفق المنظرين وفق تسلسلهم التاريخي واختلافهم الأيدولوجي على ستة مسببات رئيسة تعمل على تحقيق الديمقراطية، وهي: الثقافة المدنية، التسلسل التاريخي، التنمية الاقتصادية، نزعة الوحدة الوطنية، شكل وجوهر المؤسسات العامة والخاصة، والنخبة ونوعية أفكارهم وتصوراتهم لصورة ماضي وحاضر ومستقبل مجتمعاتهم. بينما يرى هانتغتون بأن الديمقراطية نظام سياسي يجمع بين ثلاثة متطلبات: الشمولية، الحريات المدنية، والمنافسة. وبالتالي فإن الخروج بالديمقراطية من مرحلة التنظير إلى العمل قد تؤدي إلى تعزيز المشاركة السياسية الواسعة القائمة على التنافس الحر والموضوعي بجانب تسهيل فرص الرفاهية العامة.

مدخلات عملية الانتقال الديمقراطي: الانتقال الديمقراطي قد يحدث نتاجاً لتداخل مجموعة من الأسباب والمسببات فيما بينهما - قد تصل إلى مرحلة الإشكال - بعضها ذات طابع جوهري وآخر ثانوي، بعضها داخلي وآخر خارجي، بعضها يرتبط بعوامل بنيوية موضوعية، وبعضها الآخر يتعلق بفاعلين أصحاب قوة ونفوذ وأموال؛ من حيث منظورهم واختياراتهم للقضايا، فضلاً عن استراتيجياتهم نحو الدولة والمجتمع وأنفسهم.

من أهم العوامل الداخلية - بقراءة عامة- المؤدية إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي: (حسنيين توفيق إبراهيم، 2021). تتفاقم حدة الأزمات الداخلية مقابل عجز للنظام الدكتاتوري القائم على مواجهتها بفاعلية وكفاءة، الأمر الذي يجعله فاقداً لشرعية وجوده، وبالتالي قد تحدث معارضة شديدة التصعيد ضده. وبالتالي أما حاول تبني الانفتاح السياسي نسبياً بغية المحاولة لأستيعاب المعارضة، أما اندلعت احتجاجات شعبية واسعة تطمح في الانتقال الديمقراطي. (2) طبيعة الفاعلين بالمجتمع والدولة من حيث مستوى نفوذهم، ومنظورهم للقضايا، وميزان القوة النسبي فيما بينهم. (3) طبيعة المجتمع المدني ومدى قدرته وفعاليتيه على ممارسة الضغوط على اعتباره أهم عناصر الضغط للشعوب نحو السعي إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي.

أما العوامل الخارجية التي تسهم بدرجات متفاوتة، أهمها: (1) نظرية عامل العدوى الذي مازال يشكل عنصراً دافعاً نحو تحرك المجتمعات إلى التحول الديمقراطي. (2) تنامي انتشار قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان على كافة المستويات في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات، والتقنية التي تجتاح العالم. (3) تمدد دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية المعنية بقضايا الحوكمة والديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان. (4) دور القوى والتحالفات والتكتلات الإقليمية والدولية، والمؤسسات الكبرى كالاتحادات والبنوك والمنظمات في تقديم الدعم بشكل عام. (5) دور الحرب أو الاحتلال الاجنبي في تحقيق أو تعزيز التحول على غرار تجربة اليابان وألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

والجدير بالذكر هنا إن - كما تؤكد الدراسات تاريخية ومعاصرة- الأصل في الإرادة نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي هو العوامل الداخلية بالضرورة، أما العوامل الخارجية فدورها تكمن فقط في المساندة والتعزيز أو العكس، ذلك لأنها ترتبط بصورة مباشرة بعدة عوامل أخرى مثل: تباين طبيعة الظروف والعوامل الداخلية لكل دولة عن أخرى، واختلاف مصالح واستراتيجيات الفاعلين على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن منظورها الأيديولوجي والمعرفي، وسياساتها تجاه قضايا التنمية والحوكمة وحقوق الإنسان في هذه الدولة أو تلك المنطقة.

أنماط عملية الانتقال الديمقراطي:

النظام الديمقراطي والإرادة نحو الانتقال إليه، والعمل لتعزيره قد يتم بحالات مختلفة، ومستويات متعددة؛ فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريباً منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الاصلاحى فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي" (Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, 2010, p.10. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نقرأ، - كما بات ملحوظاً على المستوى الإقليمي والعالمي- أن الانتقال نحو الديمقراطية والسعي إلى تعزيز دعائمها قد يمر بمراحل وعمليات في غاية التعقيد نظراً لأن العالم بات ينظر إلى ممارسة العمل السياسي بمنظور مختلف، أي في شكل تحالفات، أو اتفاقيات، أو مجموعات، أو محاور وغيرها، ذلك أن التوجه نحو ممارسة السلطة بصورة منفردة، أو أحادية، أو سلطوية فردية- في العصر الحالي- أصبح مهدداً بأكثر من بُعد، ونظرية، واستراتيجية.

2-2-2 قراءة في تجارب الانتقال الديمقراطي في السودان:

أدرجت معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية بالإضافة إلى التوثيق بشكل عام، اعتبار تجارب السودانية نحو تحقيق الديمقراطية - بإضافة ثورة ديسمبر الأخيرة - خمس فترات انتقالية، بحيث مستجمعة معها اتفاقية الحكم الذاتي التي مهدت للاستقلال، واتفاقية السلام الشامل 2005م. بينما يرى بعضها أنها ثلاث تجارب فحسب. أي ثورة أكتوبر 1964، وانتفاضة أبريل 1985، وثورة ديسمبر 2019.

على تلك العتبة، إذا اسقطنا الإطار النظري وربطناه بالمنهج للدراسة على هذه التجارب بذات اختلافها في مدخلاتها وأنماطها ومآلاتها من صعيد، وتمايز معايير تناولها والحكم عليها وتقييمها في توثيق وكتابة من صعيد آخر، يمكننا أن نلاحظ أن - وهنا يتفق معظم الكتابات التي تناولت هذه التجارب كمراجعة أو تنظير أو توثيق - ما يجمع فيما بينها هو أنها باءت بمستويات فشل متكررة في تحقيق مساعيها رغم إيجاد بعض فرص إنجاحها كإجراء انتخابات، أو توقيع اتفاقيات سلام، أو الاثنين معاً، أو غيرها.

بالتالي وبناءً على ما سبق، تزعم الدراسة أن مكن فشل هذه المحاولات نحو تحقيق الانتقال الديمقراطي لطالما يطمح المواطن السوداني إليه بشدة، يأتي في محورين: الأول يتعلق بعوامل بنيوية موضوعية مرتبطة بطبيعة المجتمع السوداني كبنية الفكرية، وخلفيته التاريخية، الانساق الثقافية وغيرها، والثاني عوامل داخلية وخارجية سياسية مؤسسية ذات ابعاد استراتيجية كطبيعة وقوة مؤسسات الدولة وكيفية التعاطي مع القضايا، والنظم، والسياسات العامة.

ولكن - كما يبدو - أن العامل الرئيس في تعزيز دائرة هذا الفشل، هو النخبة السياسية والأكاديمية تزامناً؛ حيث أن البنية الممارسة السياسية بالبلاد تشوبها إختلال وهشاشة. حيث أنها ممارسة تركز على طريقة تفكير نفعية ضيقة أحادية ذات طابع تنافسي مكائدي مصتبغ بلونية الإثنية أو الثقافة القبائلية، أو التوجه الحضاري. وكل هذا يركز على

الرغبة في الحضور على مستوى المجتمع والدولة بغض النظر عن الرؤية الثاقبة للحكومة والسياسات العامة الرشيدة، والأهداف المجتمعية النبيلة، والبرامج الاستراتيجية الوطنية لهذا الحضور. ويتجلى ذلك بوضوح على مستوى الممارسة الداخلية للأحزاب والتنظيمات والحركات وما شابه؛ حيث أنها تفتقد البنية الفكرية القادرة على تبني وممارسة الديمقراطية بنجاح وفاعلية مؤسّسة.

وبتوافر ذات العوامل تقريباً التي حفزت نحو إحداث تغيير سياسيّ سواء كان في شكل ثورة، أو انتفاضة، أو اتفاقية سلام.. اندلعت ثورة ديسمبر مع أواخر (2018) بالبلاد؛ حيث طرحت نفسها نتيجةً لتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية متراكمة طيلة ما يقارب الثلاثة عقود أهمها "تركيبية النظام وتناقضاته الداخلية، وتصاعد نفوذ القوى المعارضة له وتصعد قاعدته السياسية، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن سياساته العامة في إدارة الاقتصاد واتساع دائرة الفساد في أوساط رموزه وسدنته" (احمد إبراهيم، صلاح الدين الزين، ص10).

واستصحاباً لما تقدم، ترى الدراسة إن من أهم التحديات التي تعيق الوصول إلى تحقيق تحوّل ديمقراطي ناجح وفعال، يمكن إجمالها في الآتي: (1) هشاشة بنية الدولة السودانية "عوامل تاريخية سياسية"، (2) ضعف المنظومة التعليمية "متغير فلسفي"، (3) فقدان المنحدر الاجتماعي وفق التنوع "عوامل ثقافية"، (4) فقدان الرؤية الاستراتيجية الوطنية "عوامل مؤسسية سياسية"، (5) الصراع السياسي "عامل أيديولوجي"، (6) الهشاشة الانتاجية "عوامل اقتصادية"، (7) ضعف محفزات الابداع "عوامل فكرية معرفية"، (8) الدور الخارجي "عوامل مؤسسية سياسية".

وبغية الخروج من تلك المأزق - لأنها أصبحت إشكاليات بالفعل لا يمكن حل مشكلة دون الأخرى- تزعم الدراسة أنه يجب، بالضرورة، معالجة ووضع الفرضيات الست المطروحة في هذه الدراسة قيد الاعتبار للمراجعة فالبلورة ممدوجاً بأفكار مماثلة هنا وهناك. ذلك كما

هو ملاحظ أن الإشكالات هذه - كما تم تصنيف مرجعيتها- ترتبط بصورة جوهرية بتمظهرات تلك الفرضيات وفرص تحقيقها لإحداث تحول ديمقراطي يعزز سلام عادل ومستدام كما هكذا تفترض الدراسة.

ويمكن تخليصها بقراءة أخرى - كي يتماسك الانتقال الديمقراطي ويترسخ- أكثر وضوحاً ببناء أو تعزيز في هذه النقاط: الفصل بين السلطات، الثقافة السياسية، البنية المؤسسية للدولة، التنافسية والنزاهة في العملية الانتخابية، دور القوى والجماعات المشاركة أو المستبعدة في العملية السياسية، حرية الرأي والإعلام، سيادة القانون، وشرعية الاختلاف والتنوع والتعددية.

3. الإطار التطبيقي (الدراسة الميدانية):

1-3- منهج "SNAP":

يُوصف منهج "SNAP" على أنه دليل عمل، وعلى هذا الأساس نقرأ أنه فعلاً دليل خطة استراتيجية مفاهيمية وعملية بامتياز لما يحتويه من نظريات وفرضيات وتعريفات فلسفية وإصطلاحية وإجرائية متعمقة، وقابلة للتأمل والاستيعاب والتطبيق؛ بحيث يتمتع بقراءات تحليلية وتفسيرية وإيضاحية تعمل بفعالية على توصيل رسائله وتحقيق أهدافه بنجاح. وبالتالي فإنه دليل واضح ودقيق وسلس في شكله ومضمونه لما يحتويه من أساليب توصيل الأفكار مميزة كالفسحة المرونة في التعامل معه، ومنهجية توضيحات كصناديق تفسير ومسرد مفاهيم وإحالات، واستراتيجيات التأمل فيه بصورة عملية فعالة كحضور ألعاب والخطط الزمنية والتعليمية لتطبيقه. إنه دليل عمل ناجح. ويجدر الإشارة إلى أن فريق تنفيذه في السودان قد قام بإعادة ترتيب لمحتوياته بغية ادراك السياق العام للبيئة السودانية. وقد كان له مردوده الفعال إيجابياً.

2-3- استمارة المقابلة:

اتبع الباحث في الدراسة الميدانية منهج "التحليل الموضوعي" وتقنية "PEEL" لقراءة وتفسير بيانات المقابلات بجانب توظيف الملاحظة المنظمة. وقسمت الدراسة أسئلة استمارة المقابلة إلى محورين: الأول تناول علاقة منهج "SNAP" معرفياً بالوعي العام للمجتمع السوداني، أما الثاني تناول مدى وكيفية إسهام مشروع "SNAP" في عملية الانتقال الديمقراطي.

3-3- التحليل الموضوعي "Thematic analysis" لبيانات المقابلات:

الرقم	الموضوع والترميز	بيانات المقابلة (الوصف)
1	مدى ملائمة المنهج وفاعليته وقبوله واستيعابه في المجتمع السوداني	"لامس أس المشكلة السودانية لأن كل حراك بين حكومة وشعب في الماضي كان ذو طابع عنيف"، "تاجح لمدي بعيد جداً"، "تمودج لمنهج ناجح جداً وبمقدرته تحقيق سلام عادل ومستدام"، "ليس هناك صعوبة في فهمه"، "تاجح وذو نتائج عملية فعلاً"، "هناك دلائل على حدوث تغيير على كافة المستويات"، "وجد قبول وتفاعل كبير"، "بنسبة 100%"، "تاجح إلى حد كبير جداً"، "فعال جداً، وأنه ملامس الواقع وخاطب القواعد في مناطقها وبلغتها"، "اعتبره مؤثر جداً وملائم"، "المنهج ناجح في السودان"، "الاستيعاب جيد جداً"، "نجاحه الحقيقي يعتمد على ممارسته على مستوى القواعد والمجتمع..."
2	مدى توافر مستويات التغيير وتزامنها ومعطيات ثورة ديسمبر	"ثمة تمرحل جيد على مستوى الفرد والعلاقة، أما على المستوى الثقافي والهيكلي لم يحدث تغيير ملموس"، "لم تتوافر، والثورة كانت ردة فعل لتردي إداري وخدمي واقتصادي"، "توافرات بدرجات متفاوتة"، "لم يكن هناك تزامن ولكن هناك تغيير حقيقي ملحوظ على كل المستويات الآن"، "هناك تزامن نسبي"، "لا هناك تزامن جزئي"، "لم يكتمل تزامن كلي..."
3	مدى فهم وتفاعل المشاركين، والمواد ذات جذب وتشويق ومفهومة أكثر	"تفاعل كبير يصل لحد الاندهاش وقبول واستيعاب جيد جداً.. التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بمخطط كورال"، "هناك قبول لمدى كبير جداً، الحوار كآلية للمطالبة بالحقوق، والتخطيط الاستراتيجي لنجاح أي مشروع"، "كله جاذب وسهل وسلس.. أدوات تحليل النزاع، والتكتيكات"، "أداة الروابط والفواصل"، "أدوات بناء السلام قد تجلب سلام حقيقي"، "يعمل على تغيير مواقف سلبية لأخرى إيجابية تجاه السلام"، "أدوات بناء السلام والتكتيكات"، "قبول واستيعاب عالي"، "أدوات بناء السلام حظى باهتمام كبير"، "طرح التخطيط الاستراتيجي بشكل جاذب وفعال"، "متوسط"، "هناك تفاعل كبير لفاعليته..."

<p>البنية المعرفية للكثيرين تجاه النهج كانت مصطلحات لأدوات فقط...، "جيد نوعاً ما قبل واثاء الثورة، ولكن بعدها لم تكن هناك جديد"، "قبل واثاء الثورة لم تكن منتظمة ومتسلسلة، وبعدها لم يكن هناك ابتكار لها"، "بعد الثورة لم نلاحظ ابداع"، "أصبحت التكتيكات بعد الثورة مكررة، وغير متجددة"، "بعد الثورة لا يوجد تجديد ولا ابداع"، "جيد جداً قبل واثاء الثورة، ولكن بعدها لا يوجد ابداع انما تكرر"، "بعد الثورة نحتاج فعلاً إلى ابداع آليات جديدة تتناسب الراهن..."</p>	<p>4</p> <p>مستوى الابداع في تكتيكات الحراك اللاعنفي قبل واثاء وبعد الثورة</p>
<p>"ضرورة لإرساء قيم اللاعنف.. وإن إستمراريته سيحدث نقلة حقيقية بالبلاد"، "مهم جداً"، "يساعد على تعزيز اللاعنف في مناطق النزاعات"، "يسهم التعزيز بالتنوع الكبير بالبلاد"، "ضرورة لازمة، وذات أهمية عالية"، "العمل المستمر لترسيخ المنهج"، "يقدر يوظف عقول الكثيرين نحو كيفية التعامل مع النزاعات"، "يعزز قبول الآخر ويبني علاقات"، "عن طريق الموازنة الفعلية لطرفي المنهج"، "مهم جداً"، "إضافة معرفة جديدة عبر الآخرين"، "تكوين جمعيات محلية.."</p>	<p>5</p> <p>مدى أهمية واسهام المنهج في تعزيز ثقافة اللاعنفي بالبلاد</p>
<p>"ضرورة، لإبراز ضرورة التعايش السلمي وقبول الآخر"، "لأنها الآلية الأنسب والخسائر تكون أقل به"، "يسهم بصورة كبيرة"، "له دور كبير وفاعل"، "على مستوى الدولة حالياً ليس هناك دمج فعلي للمنهج"، "يلعب دوراً فعالاً في تسهيل الانتقال"، "يسهل جهود الانتقال اذا دُمج بينهما فعلياً على مستوى الدولة"، "توسيع دائرة المشاركة المجتمعية والشبابية"، "زاد من نسبة الوعي الجمعي 80%"، "قد يرسخ عملية السلام والاستقرار التي هو المدخل للانتقال الديمقراطي"، "المنهج في الراهن ضرورة حتمية للانتقال"، "يساعد على رفع وعي المواطن"، "يسهم بصورة كبيرة وفعالة جداً"، "حث الجميع للمشاركة في العملية السياسية للانتقال..."</p>	<p>6</p> <p>مدى وكيفية اسهام المنهج في الانتقال الديمقراطي</p>
<p>"هنالك بارقة أمل تدفع لتثبيت ثقافة الحراك اللاعنفي، ولا بد من تضمينها في المناهج الدراسية، وسن قوانين وتسخير الإعلام ومراكز البحوث له.. لأنه إذا سادت ثقافة قبول الآخر فإن ثلثي المشاكل قد تحل تماماً"، "تمدد بصورة واسعة"، "مواصلة التعريف بالمنهج على نطاق واسع"، "قد يكون ناجح جداً"، "هناك استعداد جماهيري ملاحظ لترسيخه"، "قد يتحول إلى أسلوب حياة آجلاً أم عاجلاً"، "ضرورة تضمينها في المناهج ليتشربها الاجيال"، "في تقدم ملحوظ، وذهب في تمدد"، "يجب تضمينها في مناهج التعليم لأجيال المستقبل"، "قد يحقق نجاحاً مبهراً إذا إلتزم الجميع بالسلمية"، "العمل المستمر يبصل لكل مواطن"، "يمضي قدماً نحو المستقبل لتصبح وسيلة فعالة لنيل الحقوق والمطالب"، "ضرورة تمديده إلى مناطق النزاعات"، "أتوقع ظهور كبير لثقافة المنهج مستقبلاً"، "يجب توسعة نطاق الاستهداف"، "يمكن ترسيخه عبر مناهج التعليم والاعلام"، "في انتشار ملحوظ اذا استمر</p>	<p>7</p> <p>مستقبل ثقافة الحراك اللاعنفي وبناء السلام، والتوصيات والمقترحات لترسيخها</p>

<p>المشروع"، "لابد من زيادة التنوير بحقوق الانسان وثقافة الحوار"، "ضرورة ادراجها في مقررات التعليم لأجيال الناشئة"، "على إدارة مشروع المنهج دعم أي مبادرات تتبني الحراك اللاعنفي"، "حركة البناء القاعدي تعكس بشكل فعلي مخطط كورل"...</p>		
<p>"في أن تُقابل سكون الجميع بالحراك اللاعنفي وبناء السلام بحراك مضاد عنيف يمكن أن يهز قناعات البعض أو يفقدهم الثقة فيه"، "عدم نجاعته مع شكل العنف المفرط مع أجهزة الدولة"، "لو صُدم بعنف مفرط، ولكن لسيحقق نجاحه ولو طال الزمن"، "أن يواجه بالرفض من اصحاب أجنده خفية ليعرقلوا توسعه"، "إذا قُوبل بعنف مفرط يفقد فعاليته"، "عدم تطبيقه بالكامل قد يسهم في توقف الحراك.."</p>	<p>ما أسوأ مآلات استخدام اللاعنفي اثناء فترة الانتقال الديمقراطي بالبلاد</p>	<p>8</p>

(جدول يوضح التحليل الموضوعي لبيانات المقابلات)

4-3- معايير تقييم مدى التأثير الإيجابي وإسهام منهج "snap" في الانتقال الديمقراطي:

يمكن اجمالها في ثلاثة محاور، وفق المتابعة الدقيقة مع المجتمع المبحوث ومتابعة الأخير للمتغيرات على مستوى مناطقهم، كالآتي:

1- يؤكد المجتمع المبحوث أن هناك تغييراً فعلياً يحدث وامتد في بنيتهم الفكرية تجاه تعاطيهم مع قضايا السلم والحرب، والمقاومة، والحوكمة. (التغيير على مستوى الفرد).

2- ويؤكد أن ثمة حراك حثيث هنا وهناك من قبلهم بغية توسيع دائرة توصيل المنهج إلى أوسع نطاق ممكن من خلال الشروع في إقامة ورش عمل، جلسات توعوية، ندوات، العمل على تكوين جمعيات، منتديات، روابط، واتحادات. (مستوى العلاقة والثقافة).

3- وربطاً بالنقطة السابقة، يؤكد كذلك على أن ثمة حث وجهود ساعية نحو لفت نظر مؤسسات الدولة بضرورة وأهمية المنهج، والحرص على تضمينه في مناهج ومقررات المنظومة التعليمية بالبلاد. (السعي نحو التغيير على المستوى الهيكلي).

3-5- قراءة تحليلية تفسيرية في معطيات التحليل الموضوعي وربطها بالفرضيات:

يمكن إجراء هذه القراءة كالتالي:

1/ يؤكد الموضوع والوصف رقم(1) أن منهج " SNAP " ملائماً ومؤثراً ايجابياً، وقد لامس قضايا البلاد الاجتماعية والسياسية. وأنه ناجحاً بفعالية كبيرة، وإذ بمقدوره تحقيق سلام عادل ومستدام إذا مُورس على مستوى المجتمع والدولة. وهذا يدل على أن البنية الفكرية السودانية ذات قدرة استيعابية جيدة – كما تزعم الدراسة- يمكنها من تحقيق التغيير المطلوب من خلال إمكانية الحصول على تعليم نوعي فعال يُعزز بثقيف مدني مستمر. وهذا ما يبرهن مستوى اثبات الفرضية الأولى والثانية للدراسة.

2/ حسب الموضوع والوصف رقم(2) يرى المبحوثين أن مستويات التغيير الأربعة لم تكن متوافرة كلياً قبل وأثناء قيام ثورة ديسمبر، بل حتى بعدها، لم يلاحظ تغيير حقيقي على تلك المستويات، ولكن ثمة تغيير طفيف على المستوى الفردي والعلاقة والهيكلية. وهذا يوضح انسجام مخطط كورل مع معطيات هذه الثورة؛ حيث لم تزل هناك صعوبات وهبوط على كل المراحل الأربعة. وبالتالي تظهر هذه المعطيات إيجابية الفرضية الثالثة والرابعة والخامسة للدراسة.

3/ الوصف والموضوع رقم (3) يؤكد أن ثمة قبول واستيعاب عالى للمنهج وخاصةً لمواد اللاعنف، التخطيط الاستراتيجي، مخطط كورال، أدوات تحليل النزاع، التكتيكات، وأدوات بناء السلام. وهذا يشير إلى مدى جودة وسلاسة وفعالية المنهج. ومن جانب آخر يدل على حرص المجتمع على معالجة القضايا بشكل جذري ومنهجي ونهائي وفق المواد أعلاه. وهو ما يحاول اثبات الفرضية الخامسة والسادسة للدراسة.

4/ وفق الوصف والموضوع رقم (4)، نلاحظ أن المنهج جديد فعلاً على البيئة السودانية بشكله المنهجي. كما نلاحظ أن ثمة ضعف في مستوى إبداع تكتيكات الحراك اللاعنفي، وذلك بسبب جودة المنهج رغم استخدامه في الثورات السودانية السابقة، إلى جانب ضعف

تمكين التعليم النوعي خلال العقود الأخيرة. وهذا ما يكشف حاجة المجتمع السوداني الملحة لتحقيق الفرضية الثانية والثالثة والخامسة والسادسة في الدراسة لقوة ايجابيتها. 5/ يبين الموضوع والوصف رقم (5) على الأهمية القصوى لتعزيز ثقافة اللاعنف في السودان، ومدى استعداد المجتمع نحو تعزيزه لضرورة ارساء قيم التعايش السلمي وقبول الآخر. الامر الذي يمكّن ان يؤدي إلى تحقيق سلام وعدالة مستدامين. وهذا يوضح قدرة الفرضية الأولى والخامسة في الدراسة على التحقق فعلاً وإيجابياً.

6/ يكشف الوصف والموضوع رقم (6) قدرة مشروع المنهج على الاسهام بفعالية في الانتقال الديمقراطي وسبل تعزيزه اذا فُعِلَ المنهج بشكل ناجح على مستوى الدولة مع توسيع دائرة المشاركة المجتمعية والشبابية. وهذا يوضح قدرة المنهج على النجاح بالبلاد، الأمر الذي يشير بوضوح إلى الحاجة القصوى إلى تحقيق كافة فرضيات الدراسة.

7/ يؤكد الموضوع والوصف رقم (7) على أن مستقبل ثقافة الحراك اللاعنفى وبناء السلام في تقدم وتمدد ملحوظ نحو تعزيزها لتصبح أسلوب حياة آجلاً أم عاجلاً حتى لتأتى الأجيال متشربة بها. وهذا يدل على الاستعداد والقبالية نحو التغيير الفعلي للمجتمع، فضلاً عن دلالاته نحو تحقيق كل فرضيات للدراسة، ماعدا الأولى كبنية قائمة بذاتها.

8/ وفق الموضوع والوصف رقم (8) يرى المبحوثين أن ثمة مخاوف من تراجع فعالية وتمدد المنهج في حالة مواجهته بعنف مفرط، أو استخدامه لأغراض ذاتية ضيقة، أو ظهور أطراف تحاول عرقلة تقدمه، أو تمسك البعض بأسلوب القوة. ولكن رغم ذلك يؤكدون على أنه سيحقق نجاحه، ولو طال الزمن لتناسبه والطبيعة السوية للبشر ولو تلوثت بالاعنف. وهذا يوضح مدى المتابعة والتحليل الدقيق للوسط السوداني نحو مجريات القضايا، فضلاً عن كشفه مدى الضرورة نحو العمل لتحقيق كافة فرضيات الدراسة.

6-3- الاستنتاجات النهائية (نتائج الدراسة):

وفق الإطار النظري والدراسة الميدانية وربطها بالاطار المنهجي يمكن التوصل إلى هذه

الاستنتاجات التالية:

- منهج "SNAP" ضرورة ملحة لتحقيق السلام العادل والمستدام، وناجح وفعال ومقبول وملائم في السياق السوداني، بل ثمة سعيّ نحو تعزيزه ليصبح ثقافة عامة وأسلوب حياة.
- فرضيات الدراسة ذات مصداقية عالية على اثباتها ايجاباً، وبالتالي لا بد من العمل نحو تحقيقها وفق الحاجة الماسة إليها - المجتمع السوداني- بدرجة استعداد وإرادة عالية.
- اعداد منظومة تعليمية نوعية معززة بحركة تثقيف مدنيّ مستمر ضرورة عاجلة، وبشكل المدخل والأساس لقابلية المجتمع للتغيير إلى الأفضل.
- طبيعة وعوامل المجتمع الداخليّة تشكل الأصل في إحداث التغيرات سواء عبر ثورة أو انتفاضة أو احتجاجات للسعيّ نحو الانتقال الديمقراطي وسبل تعزيزها.
- الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وذات بنية داخلية وخارجية مرتبطة في الأساس برغبة المجتمع إلى الانعتاق من الاستبداد والتحرر من العنف والظلم بكافة أشكالهما.
- ثقافة السلام واللاعنف هي الضامن الأساسي لاستمرارية حياة البشرية في عيش كريم في مجتمعات سليمة تحترم حقوق الإنسان وتصون كرامته.

7-3- التوصيات والاقتراحات:

بناءً على كل ما سبق، توصي الدراسة وتقرح الآتي:

● عاجلاً:

- 1/ ضرورة الاهتمام العاجل برعاية وتوسيع مشروع "SNAP" ليشمل مناطق البلاد كافة، والسعي نحو ممارسته على كل المستويات.

2/ ضرورة العمل على زيادة الثقيف المدني برؤية استراتيجية حكيمة تبني الثقة الاجتماعية، وتعزز الوعي بأهمية المشاركة السياسية من خلال نشر الثقافة السياسية بفعالية.

3/ إعادة النظر في طبيعة العلاقة البنيوية بين السلطة والجيش.

4/ ضرورة تفكيك نظرية جدلية الهامش والمركز بمفهومها السياسي، لأنها فعلاً تعارض إمكانية ممارسة الديمقراطية شكلاً ومضموناً.

5/ إعادة النظر حول طريقة بناء المدينة في السودان، والتي كانت وماتزال تتشكل على أساس أثني، أو طائفي، أو ديني، أو ثقافي... الخ.

• آجلاً:

6/ ضرورة اعداد منظومة تعليمية نوعية ذات رؤية استراتيجية عقلانية تسعى لبناء عقلية مفكرة واعية مبدعة قادرة على تحقيق السلوك السوي. (أفكار تتبلور).

7/ ضرورة بناء علاقة ناجحة بين النظام التعليمي والسياسي والإعلامي تدير المواطنة، والمؤسسية، والتنوع، والأخلاق المدنية بأفكار رشيدة. (استراتيجيات فعالة).

8/ ضرورة تأسيس متحدٍ سياسيٍ موضوعيٍ تنافسيٍ يستوعب شرعية التعدد والاختلاف، ويسعى لبناء مؤسسات سياسية قوية ذات تنظيم داخلي ديمقراطي فعال، وبرامج استراتيجية وطنية، ويعمل على انتقال السلطة بدستورية كاملة. (أنشطة ناجحة).

9/ الحرص على خلق منظومة مجتمعية تدرك كافة المتغيرات، وتعمل وفق رؤى مؤسسية أخلاقية عادلة ترسخ التفاعل الاجتماعي والمصلحة المشتركة. (سلوكيات سوية).

الخاتمة:

أحرصوا على المجتمع الإنساني بمعالجة قضاياها بوعي عالٍ، وأخلاق نبيلة، وضمير يقظ... ليعيش في سلام وعدالة مستدامين.

المراجع والمصادر:

- 1/ نادين بلوخ، وليزا سكيرتس، دليل منهج "SNAP" النسخة المترجمة إلى العربية، طبعة USA، 2018م.
- 2/ جورج مونان، مدخل الى الالسنة، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان 1994م.
- 3/ نادين بلوخ، وليزا سكيرتس، دليل منهج SNAP في موقع معهد الولايات المتحدة للسلام الالكتروني.
- 4/ نظرية الانتقال الديمقراطي، متطلب درجة ماجستير، مجموعة طلبية، 2010، نشر بالمجلة الالكترونية للدراسات والأبحاث الدستورية والسياسية.
- 5/ احمد إبراهيم، صلاح الدين الزين، الانتقال الديمقراطي في السودان، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، العدد 6، مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2020م.
- 6/ على مصباح محمد الوحشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد الأول، العدد الثاني، أكتوبر 2015م.
- 7/ صموئيل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: د. عبدالوهاب غلوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993م.
- 8/ حسنين توفيق إبراهيم، ورقة بعنوان: الانتقال الديمقراطي: اطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات الالكتروني، بتاريخ 24 يناير 2013م.
- 9/ Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, "Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes," International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.10.